المخدرات وتهديد الامن المجتمعي في العراق

Drugs and the threat to societal security in Iraq

أ.م .د عقيل عبد جالي أ.م. د هدى كريم مطلك

Assnt. Prof. Dr. Aqeel Abdul Jali Assnt.Prof. Dr. Hoda Karim Mutlak

كلية الآداب–الجامعة المستنصرية

College of Arts / Al-Moustansiriyah University

Hudakareem299@gmail.com

مقدمة :

يعاد موضوع المخدرات من المواضيع المهمة والحيوية خصوصا في المجتمع العراقي الراهن بسبب تفشي ظاهرة تعاطي ودمان المواد المخدرة وانعكاس ذلك على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية خصوصا اذا ما ارتبط هذا الموضوع بمفهوم الامن المجتمعي وما يمثله من خطورة على تماسك المجتمع وسلامته الفكرية والنفسية والاجتماعية والامنية فضلا عن الاقتصادية والصحية وهذا كله ياتي في ظل ظروف استثنائية يمر بها المجتمع العراقي ناتجة عن التغيير السياسي الذي القى بظلاله على امن واستقرار المجتمع ،اذ مر المجتمع العراقي بفتره صعبة من الصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بل وحتى النفسي ومما زاد الموضوع تعقيدا انفتاح المجتمع العراقي على التغييرات الثقافية الناتجة عن الثورة المعلوماتية والانترنت ووسائل الاتصال الحديثة التي جلبت معها سلوكيات وقيم ثقافية هجينة وطارئه على المجتمع العراقي ، وهذا كله ساهم في تفشي ظاهرة تعاطي ودمان المخدرات وصعبة السيطرة عليها حتى اصبحت تهدد المجتمع وامنه القومي . لذا يهدف هذا البحث الى طبيعة وابعاد هذه الظاهرة عبر تناول انواع واشكال تاثيرات المواد المخدرة على الفرد والمجتمع ، فضلا عن طبيعة مفهوم الامن المجتمعي ومؤشراته ومعاييره الظرورية لديمومة امن واستقرار المجتمع العراقي وقدرته على اشباع حاجات افراده ولديمومة واستقرار وتحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي، فضلا عن المحافظة على كينونه اواصره الاجتماعية من التفكك والصراع. وكما

يهدف الى معرفة طبيعة تاثيير المخدرات والادمان عليها على الامن المجتمعي ومؤشراته والابعاد التي يمكن ان تشكل انعكاسا سلبيا لانتشار هذه الظاهرة .

ان ترجمة وتوضيح مشكلة البحث وهدفه والتي سبق ذكرها يكمن في توضيح اهم المفاهيم التي يرتكز عليها هذا البحث وهي كما ياتي :

١- المخدرات

٢- الامن المجتمعي

ثم نوضح المخدرات انواعها ومصادرها وتاثيراتها على الفرد والمجتمع التاثيرات العقلية والنفسية والجسدية للمخدرات على المتعاطي والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن المخدرات ، اما المبحث الثاني فقد توجه نحو الامن المجتمعي كجزء من الامن الانساني وانعكاساته المتنوعة على المجتمع من حيث الاتجاهات والمعايير والابعاد الفكرية والنفسية والسلوكية للثقافة وانعكاسها على الامن المجتمعي .

اما المبحث الثالث فقد توجه الى المخدرات وتهديد مرتكزات ومعايير الامن المجتمعي في العراق من خلال التركيز على انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات واغتراب الثقافة الناتج عن المخدات والتفكك الاجتماعي من خلال ضرب اسس التماسك والتضامن المجتمعي . وختاما يقدم البحث جملة من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم بشكل عملي وتطبيقي في الحد من انتشار هذه الظاهرة .

الإطار العام والمفاهيم الأساسية للبحث:

أولاً . مشكلة البحث: تعتبر مشكلة انتشار المخدرات من أعقد وأخطر المشاكل على الإنسان والمجتمع على حد سواء. وتعتبر من المشاكل الحديثة والمعاصرة في الوقت الحاضر. ولا شك أن هذه المشكلة احتلت مكانة بارزة في اهتمامات الرأي العام المحلي والدولي. وتتركز خطورتها على الطاقة البشرية الموجودة في أي مجتمع، وخاصة الشباب من الجنسين (ذكور وإناث)، وبالتالي فهي تعطل جزءا هاما وفعالا من الطاقة البشرية الموجودة فيه، وتؤثر على موارده الطبيعية والبشرية، التي يعيق نمو المجتمع وتقدم التنمية فيه.

ثانيًا . أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة نتيجة لما نراه من تزايد أعداد الأشخاص الذين يقعون في فخاخ المخدرات والإدمان عليها على المستوى العالمي بشكل عام والمحلي بشكل خاص، وعلى المستوى الصحي، وما تسببه هذه الظاهرة من استنزاف اقتصادي واجتماعي وثقافي في جسد الإنسانية، وفي العراق على وجه الخصوص، بدأ حجم

هذه الظاهرة يتزايد، وهي تتوسع يوما بعد يوم حتى أصبحت سببا مباشرا في انتشار عدد لا بأس به. من الجرائم بمختلف أنواعها الخطيرة والأمراض الصحية والنفسية والاجتماعية التي تقوض أسس المجتمع وتهدمه من الداخل وتهدد حياة الشباب، حيث أصبح ضحيتها البشر من كل جيل وجنس وطبقة اجتماعية.

ثالثاً . هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة وأبعاد ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان من خلال دراسة أنواع وأشكال تأثيرات المواد المخدرة على الفرد والمجتمع، وكذلك طبيعة مفهوم أمن المجتمع وأمنه. مؤشراتها ومعاييرها اللازمة لاستدامة أمن واستقرار المجتمع العراقي وقدرته على تلبية احتياجات أفراده واستدامتها واستقرارها وتحقيق التقدم والرفاهية الاجتماعية. بالإضافة إلى الحفاظ على كيان روابطها الاجتماعية من التفكك والصراع. كما يهدف إلى معرفة طبيعة تأثير المخدرات وإدمان المخدرات على الأمن المجتمعي ومؤشراته والأبعاد التي يمكن أن تشكل انعكاسا سلبيا لانتشار هذه الظاهرة.

رابعاً . منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب تحليل يعتمد على معلومات كافية ودقيقة حول (ظاهرة أو موضوع) محدد وخلال فترات زمنية معروفة من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية. وتعتبر هذه الطريقة من أنسب الطرق وأكثرها ملاءمة. ويستخدم في العلوم الاجتماعية والإنسانية لما له من مميزات في تحليل الظواهر ووصفها بدقة وواقعية ملموسة (حسن، ١٩٧٧).

خامساً. المفاهيم والمصطلحات العلمية

١- **المخدرات:** المخدر لغةً مشتق من كلمة خدر – خدر: بمعنى خدر واسترخى، ويقال: خدر من الشرب أو الدواء، خدر بدنه، خدرت عظامه أو عيناه أو رجلاه. "أصبحوا مخدرين" أي أصبحوا ثقيلين من ذرة أصابتهم (الفيومي، ١٩٢١) ،والمخدرات اجتماعيا وطبيا، هي مواد يتناولها الإنسان بشكل أو بآخر –شربا أو تدخينا أو استنشاقا– تسبب له نوعا من الخدر. التخدير الذي تختلف قوته حسب الشخص واستعداده من جهة ونوع المخدر من جهة أخرى. المخدرات اصطلاحاً هي الأدوية المحفزة على النوم، وفي علم الصيدلة المخدرات هي مواد ذات تأثير على الجهاز العصبي المركزي للإنسان بحيث تستخدم بشكل رئيسي لتخفيف الألم (الدمرداش، ١٩٨٢). ومن الناحية الفقهية، تعددت التعريفات الفقهية للمقصود بالمخدرات، وكلها تدور حول المواد التي إذا أساء الإنسان استخدامها فإنها تشكل خطراً على صحته (الغني، ٢٠١٠) وقد عرفت لجنة المخدرات في الأمم المتحدة المواد المخدرة بأنها كل مادة خام أو مستحضرة منبهة أو مسكنة أو مهلوسة إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع (علي، ٢٠٠٤).اما مفهومها من الناحية الطبية (الناحية

الدوائية) يقصد بكلمة مخدر بانها اية مادة كيمائية تؤثر في حياة الخلايا الأساسية للإنسان وتسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم (الدمرداش، ١٩٨٢).

٢- **الأمن المجتمعي:** يرتبط مفهوم الأمن المجتمعي بحسب المنظور التقليدي الى كيفية استخدام الدولة لسلطتها لإدارة الخطر الذي يهدد سلامة أراضيها (الكيلاني، ٢٠١٢)إلا أن هذا المفهوم شهد تحولات كبيرة، خاصة بعد الحرب الباردة، في إطار المدرسة الواقعية. وقد تطورت الدراسات الأمنية حول هذا المفهوم. بعيدا عن تركيز الدولة على الأمن القومي فهي تتجه نحو إعادة تصور الاحتياجات الأمنية نتيجة للوعي الواعي والمتزايد لطبيعة التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين. وتحمل هذه التحديات في طياتها تهديدات متشابكة ومعقدة تكشف عدم كفاية المفهوم التقليدي للأمن في مواجهة وتحديد سبل مواجهة التحديات المتنوعة والجديدة. تهديدات مثل الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والأوبئة الصحية، والإرهاب، والانكماش الاقتصادي، والعنف العرقي، والمخدرات...إلخ. وعليه فإن هناك مستويات متعددة للأمن، منها الأمن على المستوى الفردي، والأمن على المستوى الجماعي، والأمن على المستوى الإقليمي، والأمن على المستوى الدولي. ولذلك فإن الأمن على المستوى الشامل يعني شمولية الأمن في مختلف جوانبه. تواجه الحياة كافة أنواع التهديدات وعلى كافة المستويات (كريم، ٢٠٢٠) كما تعرف بأنها قدرة المجتمع على الحفاظ على خصائصه الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والحقيقية التي تواجه المجتمع.

المبحث الأول: أنواع المخدرات وتأثيراتها على الفرد والمجتمع

أولاً: المخدرات وأنواعها ومصادرها

وتختلف معايير تصنيف المواد المخدرة بشكل عام، ولا يوجد تصنيف متفق عليه. ويمكن تصنيفها حسب درجة تأثيرها على جسم الإنسان أو لونه، أو من حيث ارتباطها بظاهرة الإدمان، أو حسب درجة خطورتها (مظلوم، ٢٠١٢). ويمكن تصنيف المادة المخدرة على أساس مصدرها وطريقة تصنيعها، وهو المعيار الذي اعتمدت عليه معظم الدراسات التي تناولت موضوع المخدرات. وبحسب هذا المعيار الأخير تنقسم المخدرات إلى قسمين هما: مخدرات طبيعية ومخدرات صناعية وهي حسب ما ياتي :-

١- **المخدرات الطبيعية** :- ويقصد بها المواد المخدرة ذات الأصل النباتي،سواء أكانت باقية على حالتها الطبيعية أم حولت صورتها الاولى بشكل بسيطاً من مصدرها النباتي كالحشيش، والأفيون، ونبات شجرة الكوكا ، والقات

(البداينة، ٢٠١٢) . وعلى الرغم من أن زراعتها انتشرت على مختلف بقاع العالم, ولكن قديما اشتهرت بها منطقتان. الأولى : تسمى بالمثلث الذهبي وهي ((تايلند، ولاوس، ومنيمار)) والثانية : تسمى بالهلال الذهبي وهي ((أفغانستان، وباكستان، وإيران)) (عمر، ٢٠٠٨).

٢- **المخدرات التركيبة (التخليقية او التصنيعية)** :- وهي المواد المخدرة التي لا ترجع في الأصل إلى المخدرات الطبيعية وتصنع في المختبرات من مركبات كيميائية وتحدث التأثيرات نفسها التي تحدثها المخدرات الطبيعية (مظلوم، ٢٠١٢) ، وتكون هذه المواد في صورة أقراص أو في شكل باودر ناعم او سائل واستخدمت هذه المواد في بادئ الأمر لأغراض علاجية الا انه ما لبث أن شاع استخدامها بصورة غير مشروعه عن طريق إساءة استعمالها ولا سيما بعد أن اكتشف المدمنون أثارها التخديرية، ويثير إساءة استخدامها (مشكلات صحية واجتماعية)لا تقل خطورة عن تلك المترتبة على المخدرات الطبيعية (ابراهيم، ١٩٦٨).

ثانياً: التاثيرات العقلية والنفسية والجسدية للمخدرات على المتعاطي

يتعرض متعاطي المخدرات ومدمنيها الى تاثيرات عدة يتوقف مداها على عوامل متعددة منها (بيرم، ١٩٨٤):-

١- الحالة الصحية للمتعاطي وبناءه الجسدي.

٢-تركيب شخصيته وحالته النفسية.

٣- نوع المخدر ونسبة المادة الفعالة فيه وجرعته المعطاة .

٤- درجة الإدمان للمتعاطي وطريقة التعاطي.

٥- الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمتعاطي نفسه .

وعموما فقد اثبتت الكثير من الدراسات الطبية والاجتماعية والنفسية ان للمخدرات اثار وخيمه ولعل أهم هذه الآثار الجسمية والتي تشترك بها كافة المخدرات وخاصة المدمنين عليها هي ضمور الدماغ الذي يتحكم في التفكير والإرادة ،اما بالنسبة للتعاطي من غير المدمنين فالأبحاث الطبية تؤكد على انها تؤدي إلى نقص في القدرات العقلية وإلى إصابة خلايا المخيخ بالضمور مما يخل بقدرة الشخص على الوقوف من غير حركة اي الوقوف بشكل شارد الذهن . فالمعروف علميا ان المخ هو مركز أعضاء الجسم المختلفة ووظائفة، فأن لكل عضو من أعضاء الجسم ايعاز خاص في المخ ،كالقلب ،والدورة الدموية ،والتنفس والحركة ،والكلام ،والشعور ،والإحساس ،والتفكير وغيرها ففي حالة حدوث تنبيه أو تخدير للمخ ،فأن ذلك سوف ينعكس على وظائف

الجسم الاخرى هذا ما يتعلق بالاثار الصحية او الجسمية اما الاثار النفسية والاجتماعية فقد ينتاب المدمن الاعراض التالية والتي تشتد ترديجيا منها قلق توتر نفسي شديد شعور مؤلم بعدم الاستقرار شعور بالانقباض والانهباط عصبية وحدة في المزاج سوء تكيف وتوافق مع سوء الخلق الاهمال وعدم القدرة على العمل او الاستمرارية فيه (المغربي، ١٩٨٤).وقد بينت لجنة الافيون والمخدرات الخطرة بالولايات المتحدة الامريكية ان بعض الاثار الفسيولوجية تحدث للغالبية من المتعاطين نتيجة التسمم او التخدير بالحشيش والتي تظهر بعد حوالي الساعة من بدء التخدير منها ارتعاشات عضلية ، زيادة ضربات القلب ، سرعة النبض سعور بسخونة في الراس دوار برودة في اليدين والقدمين شعور بضغط وانقباض بالصدر اتساع في العين تقلص عضلي في بعض الحالات .

ثالثا : المشكلات الاجتماعية الناجمة عن المخدرات

لما كانت المخدرات تحتوي على مواد سمية لذا فانها تؤثر تاثيرا مباشرا على المراكز العليا لمخ متعاطيعا فتخرجه عن طوره الطبيعي وافعاله الحيوية واخلال في وظائفه واضطراب في التفكير بالاضلفة الى الحالات السلبية الاخرى كالاعباء وخكود الحس وعدم الشعور بمسوؤلية العمل والسلوك اللذين يؤديهما وتزيل حواجز الخجل والخوف من الاثم ومعاني المثل العليا للمجتمع الذي يعيش فيه ، وكما وتساعد المخدرات متعاطيهل على اطلاق الافكار الرذيلة والظهور هياج حيواني لديه يحثه على العنف والجدل والاضطراب العصبي الشديد مما يؤدي الى عدم القدرة على التفكير او ضبط النفس ، او تسبب له فقدان الوعهي والرشد الى درجة تبلغ حد الذهول او الغيبوبة واختلال اتزان الجسم او الشلل (ابراهيم، ١٩٦٨) وعلية يمكن اجمال جملة من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المتعاطي من بينها ما ياتلي :-

١- العزلة الاجتماعية اذ يصبح الفرد المدمن غير قادر علىى التواصل والاتصال بين افراد اسرته وبين الاخرين اي انه يصبح فرد غير ناجح في اقامه علاقات سويه وناجحة .
٢- فقدان الاحترام والثقة اذ يفقد الفرد وسائل الدعم من الاسرة والاصدقاء وهذا ما يولد لدية حالة من الاكتاب .
٣- تغير شخصية المدمن اذ تصاب شخصية المدمن ببعض التغييرات التي تحدث له نتيجة الادمان ومن هذه الاعراض هي القلق ، التوتر ، الهلوسة ، الانفعال وبالتي تحوله هذه الاعراض من شخص ايجابي الى شخص سلبي .
٤- تحفيز الاستعداد الفطري لدى الشخص المدمن لارتكتاب الجريمة اذ يبن ادوين سذرلاند ان كل الافراد لديهم نوازع فطرية للجريمة يمكن ان تحرك باتجاة الجريمة نتيجة عوامل بيئة او بايولوجية (ادوين سذرلاند ،دونالد كريس،

١٩٦٨) ، وبالتالي فالشخص المدمن يعمل اي شيء في سبيل توفير المال من اجل الحصول على المواد المخدرة .

٥- عدم الاستقرار النفسي والعاطفي للشخص المدمن اذ تجعل المخدرات منه شخصا انفعاليا حساسا عاطفيا متقلب المزاج وهذا بدوره ينتج جملة من المشاكل التي يعاني منها المتعاطي والاسرة ومن ثم المجتمع باعتباره احد افراد الاسرة الموجودة في المجتمع .

المبحث الثاني : الامن المجتمعي كجزء من الامن الانساني وانعكاساته المتنوعة على المجتمع

اولا: الامن المجتمعي كجزء من الامن الانساني الاتجاهات والمعايير

تتعدد المفاهيم الخاصة بالامن الانساني اذ هناك من يرى بان الامن الانساني هو التنمية والصحة والبيئة والسلام وحقوق الانسان وهذا المفهوم اطلق علية الامن الانساني من المنظور الشامل وهناك من يرى انه الاخطار العنيفة التي تهدد الافراد كالصراع المسلح وانتهاكات حقوق الانسان وتداعياتها علبى الصعيد العنف السياسي وهذال ما اطلق علية الامن الانساني من المنظور الضيق والمعاملة التعسفية واستخدام الالغام الارضية والتهجير والاتجار بالبشر (باجيال و عبد الرزاق، ٢٠٠٧) ويرى تقرير الامم المتحدة الانماني ان الامن الانساني هو تحرر الانسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته (العربية، ٢٠٠٩) وقد تم تثبيت سبع الاركان اساسية للامن الانمساني الا وهي :-

١- المحافظة على الارض ورعايتها والحفاظ على مياها وهوائها وبيئتها التي تقوم عليها الشعوب
٢- ضمان الحقوق والحيرات والفرص الاساسية دون تفرقة او تمييز وتخفيف النزعات الاثنية والمذهبية .
٣- اعتراف الدولة والمجتمع بسوء المعاملة والاجحاف التي يتعرض لها بعض الفئات والشرلائح الاجتماعية لا سيما الاطفال والنساء ووضع سياسات لتحسين اوضاعهم القانونية والاقتصادية
٤- التخطيط لتدارك الضعف في الدعائم البنيوية للاقتصادات القائمة على النفظ والتحرك نحو اقامة اقتصادات متنوعة متعددة الجوانب بما يخفف من الفقر .
٥- القضاء على الجوع وسوء التغذية التي تنقص من القدرات الانسانية وذلك لا ينحصر في تحقيق الاكتفاء الذاتي بل تحقيق الكفاية في توفير السلع الاساسية لجميع افراد المجتمع .
٦- الارتقاء بمستويات الصحة للجميع بوصفها اداة تكمين الفرد في النشاطات الانسانية.

٧- الاقرار السياسي بانتهاك حقوق الانسان الناجمة عن اعتداء بعض القوى الاقليمية والعالمية على سيادة ومواطنين دولة اخرى مما يعرض حياة افرادها للمخاطر . (يوسف، ٢٠١٢) ويورد تقرير التنمية الانساني التابع للامم المتحدة والامن الانساني سبعة من المكونات الرئيسة للامن الانساني الا وهي (الامن الغذائي ، الامن الصحي ، الامن البيئي ، الامن الشخصي ، الامن المجتمعي ، الامن السياسي ، الامن الاقتصادي) (باجيال و عبد الرزاق، ٢٠٠٧)

ثانيا: الابعاد الفكرية والنفسية والسلوكية للثقافة وانعكاسها على الامن المجتمعي

ينصهر الأفراد في المجتمع ببوتقة الجماعة فأنهم يحملون معهم توقعات عن سياق التفاعل تبعاً لمميزات أعضاء الجماعة ويتوقعون ردود أفعال نمطية للسلوك تؤلف بنية الجماعة وديناميتها لتحقيق الأنجاز أو الهدف المشترك من وجودها أو كما يسميه (ستوجدال) ناتج الجماعة وهي من وجهة نظره تتمثل في ثلاثة أبعاد هي الأنتاجية ، والمعنوية ، والتكامل (غانم، ٢٠٠٣) ، ويرى (آريك فروم) أن الإنسان في حاجة إلى إطار مرجعي (معيار) أي إلى طريقة ثابتة مستقرة لإدراك العالم الخارجي وفهمه حيث تصاغ الأنماط السلوكية للأفراد وتتحدد على وفق المعايير الاجتماعية بانتماءاتهم إلى هوية اجتماعية (غانم، ٢٠٠٣)، فمعايير الجماعة تسمح بالتعريف الاجتماعي للأفراد داخل المجتمع وهذا ما يجعل الهوية الاجتماعية هي هوية ممنوحة من قبل الجماعة للفرد الذي ينتمي إليها ويتقبلها هؤلاء الأفراد في ضوء تبنيهم لهذه المعايير الجماعية (غماري، ٢٠٠٧) وهذه المعايير يخلقها المجتمع في إطار بيئته الاجتماعية وتصنيفاته للجماعات والأفراد على أساس نظرته أما لطبيعة العلاقات الاجتماعية وأما لطبيعة الأفراد أنفسهم حيث يقول (سارتر) أن هذه المعايير المتبناة من قبل المجتمع تصنفني على أنني أوربي بالقياس إلى الآسيويين وأبيض بالنسبة إلى السود ، وعجوز بالنسبة إلى الشباب ، وقاضي بالنسبة إلى الجانحين ، وبرجوازي بالنسبة إلى العمال. وعلى هذا يمكن أن نعرف الهوية الاجتماعية بأنها الهوية التي تمنح إلى الفرد في ضوء أنتمائه إلى جماعة معينة سواء كان هذا الانتماء طبيعي بفعل روابط الدم والأصل المشترك أو بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية ، ومهنية أو على أساس الهدف المشترك أو الاهتمامات المشتركة أو تبعاً لطبيعة المجتمع وتركيبته الاجتماعية وهي التي تعكس التماسك والتضامن الاجتماعي للافراد .

ثالثا :التماسك والتضامن ضرورة لتحقيق الامن المجتمعي

يرتبط التماسك والتضامن الاجتماعي بمفهوم الالنتماء اذ يجد الكاتب اللبناني (أمين معلوف) مسألة الانتماء تمت بصلة كبيرة إلى مسألة الهوية ، فمفهوم الانتماء هو الآخر يؤسس كيانه على أساس وضعي وبعدي فما يحدد انتماء

الفرد إلى جماعة معينة هو في الأساس تأثير الآخرين عليه والقريبين منه مثل أهله ومواطنيه وأبناء دينه الذين يسعون إلى امتلاكه ، ويقول (أن الهوية تتكون من انتماءات متعددة ولكن من الضروري التأكيد أيضاً بأنها واحدة ، ونعيشها على إنها وحدة متكاملة) إذ إن الهوية هي عبارة عن انتماءات كثيرة من حيث المصدر والأصل والتكوين إلا أن سلوكها يبدو واحداً بالنسبة للفرد (معلوف و نهلة بيضون ، ٢٠٠٤). ولا يمكن للشعور بالانتماء أن يوجد بعيداً عن دائرة المشاعر المكونة لشعور الهوية فهو يرتبط بإحساس الفرد بقيمته في ضوء التضامن الإنساني الذي يخلق روح الجماعة سواء كانت هذه الجماعة طبقة أو فئة أو فريق أو عشيرة أو عائلة والتي تبرز هويتها في ضوء الانتماء إلى معايير وأهداف مشتركة ، ويمكن أن تتكون الهوية في ضوء الانتماء بالاعتماد على الشعور العاطفي والوجداني والوجودي للجماعة مثل (ميكشيللي و علي، ١٩٩٣):

١. الشعور بالوحدة والتماسك الناتج عن هوية مشتركة للجماعة التي ينتمي إليها الأفراد والذي يخلق حسب تعبير (سارتر) الكينونة ونسق القيم .

٢. الشعور بالاستمرارية الزمنية والذي يمثل التواصل مع الذاكرة التاريخية للجماعة التي تمنح الهوية استمراريتها وديموميتها حيث أن التاريخ المشترك لكل جماعة يؤدي إلى الإحساس بالهوية .

٣. الانتماء إلى جماعة هو الشعور بالتباين والتمايز بين هوية الفرد وجماعته إزاء هويات الجماعات الأخرى حيث أن انتماء الفرد إلى جماعة معينة يجعل منه جزءاً من هوية الجماعة التي ينتمي إليها .

٤. الانتماء يولد الشعور بقيمة الهوية إذ أن كل فرد يسعى أن يكون ذا قيمة عند الآخرين وهذا يتحقق عبر انتمائه إلى جماعة تمنحه قيمة هويتها .

٥. الشعور بالاستقلال : . ينطوي الشعور بالهوية على الشعور بالاستقلال بوصفه وجهاً آخر للشعور بالانتماء فالإنسان لا يستطيع أن يؤكد هويته الفردية إلا في ضوء الانتماء إلى جماعة يتجانس مع أفرادها ويحقق في ضوءها ذاته .

٦. الشعور بالثقة وهي أن انتماء الفرد إلى جماعة واكتسابه لهويتها يشعره بالثقة التي تحقق الجانب النفسي للهوية .

٧. الشعور بالوجود والهدف المركزي وهو أن الفرد في ضوء انتمائه إلى جماعة فإنه يحقق وجوده ويشترك في التفاعل لتحقيق أهداف الجماعة وأهدافه لاسيما في ظل هوية موحدة .

خامسا الامن الداخلي والقومي اهم صور الامن المجتمعي

ان الاستقرار الداخلي والخارجي للدولة تنعكس ايجابيا على الامن المجتمعي للافراد ويمكن عد هذا الاستقرار ركيزة اساسية يرتكز عليها التقدم والتطور ينشد من خلالها تحقيق الاهداف المجتمعية المشتركة والتي تكون مسؤولية الافراد داخل المجتمع بوصفهم وحدة اجتماعية واحدة على كافة المستويات سواء الاسرة ، او القرية ، او المدينة ، او الدولة اذ ان القطاع المجتمعي يعد احد الميادين الاساسية للامن الانساني بالمفهوم الجديد لارتباطة بالتنمية المستدامة ، واللغة ، والدين ، والعادات ، والتقاليد وان تحقيق الامن الاجتماعي يعمل على تحقيق وتعزيز الامن الهوياتي ومن ثم الامن الوطني وعند عدم توفره يعمل على تهيئه بيئة خصبة لكثير من الامراض الاجتماعية التي تعمل على اختراق الامن القومي (العمارات) .وعلية فيمكن القول ان الامن المجتمعي يتحقق من خلال الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة .

المبحث الثالث المخدرات وتهديد مرتكزات ومعايير الامن المجتمعي في العراق

يعيش جميع الافراد في بيئة او مجتمع له ثقافة وتقوم هذه الثقافة بدور فعال في توجيه حياة الافراد وتكيفها على النحو الذي يمكنهم من اشباع رغباتهم وسد حاجاتهم ويكون من خلال نظام قيمي ارتضته الافراد والجماعات اساسا لحياتهم ، فالمجتمع عبارة تنظيم للافراد يحدد وفعالياتهم يحدد مراكزهم وادوارهم ويوجه سلوكهم وحياتهم التي يحررها ويقيدها ويرشدها ويوجهها في ان واحد ، واشباع حاجات الافراد الاساسية اذ يشبع حاجاتهم الاساسية للامان والاستقرار والامن الداخلي والخارجي .لذا تمارس البيئة المحيطة بالافراد والمتمثلة بالمجتمع المحلي تاثيرا بارزا مهما في سلوك الافراد والجماعات وبما يتلاءم مع طبيعة الظروف السائدة في المجتمع ، فالتعاطي لا تعد مسؤولية فردية ذاتية او اسرية بحته ولكنه ايضا يحدث بفعل ظروف اجتماعية تتعلق بالبناء الاجتماعي باسرة وحينما يصاب هذا البناء بالاضطراب ينعكس ذلك سلبا على الافراد فيتصدع تفاعلهم ويوضح الدكتور محمد عاطف غيث ان السلوك المنحرف الذي يتسامح المجتمع فيه مثل تناول الخمور قد لايشكل في بدايته خطرا على الجماعة او على الانماط الاجتماعية المقررةو ولكن الخيط الذي يفصل هذا السلوك عن السلوك الممنوع دقيق جدا لان التنحول من التسامح فيه الى الممنوع سهل جدا فقد يرتكب المخمور جريمة او قد يتعاطى مخدرات اخرى ممنوعة (غيث، ١٩٨٩) .

اولا المخدرات انشار ظاهرات تعاطي المخدرات واغتراب الثقافة

١- المخدرات والاغتراب

يعد الاغتراب احساس نفسي عميق يجعل الإنسان يشعر بأنه منفصل عن ذاته ،أو مجتمعه أو كليهما الأمر اوهذا بدوره يؤدي إلى اليأس والقنوط والعجز وفقدان وحب الظهور و الوجود وعدم الإحساس بالقيمة للحياة, ويعتقد الشخص الذي يلازمه هذا الشعور أن تعاطي المخدرات يمكن أن يساعده على أن يحقق تقديراً لذاته، وتجلب له احترام أالاخرين بحيث يتخلص من الشعور بالدونية (المشرف، ٢٠١١) . ولقد راى عالم الاجتماع الأمريكي (كلارنس جفري) في نظريته عن التحول والتي اثبت من خلالها أن الجريمة والانحراف تكون أكثر حجماً وأوسع انت شاراً عند الأفراد الذين تغلب عليهم صفة الاغتراب (الانعزالية) بمعنى إنهم يفتقرون إلى العلاقات الاجتماعية السوية التي تربطهم مع افراد المجتمع بسبب شعورهم بالعزلة والانطوائية (السعد، ١٩٩٩). اذ ينشأ الاغتراب بفعل الضغط المتزايد لعدم إشباع الحاجات الأساسية للفرد لا لنقص في قدراته واستعداده ، وإنما هو واقع حال مفروض عليه ناتج من التفاوت في توزيع الثروات والدخول وفرص العمل على الصعيد الوطني بين ابناء المجتمع الذي ينتمون اليه .

٢- المخدرات وتهديد القيم والمعايير الاجتماعية

ان لكل مجتمع مجموعة من القيم والمعايير التي يتم تحديدها من قبل الجماعة ، وعلى الفرد احترامها والتقيُد بها، وفق قواعد الضـــبط الاجتماعي التي يقرها المجتمع ،اي أن المجتمع يلزم أعضـــائه بجملة من الإعمال الخارجية تمثل ســـلوك الأفراد في داخل المجتمع وهذا الالزام لا يكون الزاما تعســـفيا بل الزاما نمطي حســـب المنظومة القيمية التي يربي بها الاباء ابنائهم من خلال التنشـــئة الاجتماعية والتي تضـــمن تماســـك المجتمع واستمراريته (براملي، ٢٠٠٦). والجريمة بمفهومها الاجتماعي هي (كل فعل ضار بمصالح المجتمع الأساسية), وعلية فأن مناط تكييف الفعل بأنه اجراميا ام لا يتجســـد بمبادئ (الأخلاق والقيم الاجتماعية) التي تســـود المجتمع، وتبعا لهذا المفهوم فان المجرم ليس من ينتهك النص التشريعي (القانون الجنائي) وإنما من يرتكب فعلاً مخالفاً للقيم الاجتماعية التابعة للمنظومة القيمية للمجتمع ومن ابرز مؤيدي الوجه الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإجرامية (أميل دوركهايم) الذي يعتبر الإجرام ظاهرة اجتماعية اي انه يميل إلى أعطاء العوامل

الاجتماعية الأولوية في تفســـير تلك الظاهرة وانطلاقاً من هذا المعنى فان للعوامل الاجتماعية, دور مهم في انتشـار الظاهرة الإجرامية عموما وجرائم المخدرات خصـوصـا (بهنام، ١٩٨٦). وعلية فان تعاطي المخدرات من قبل مجموعة من الافراد داخل المجتمع يعد خرقا للمنظومة القيمية والتي تعمل على تهديد التضـــامن والتماســـك الاجتماعي للمجتمع نتيجة لما تحدثة المخدرات من مؤثرات عقلية وجسدية ونفسية للافراد المتعاطين .

ثانيا: المخدرات والتفكك الاجتماعي ضرب لاسس التماسك والتضامن المجتمعي

أن كل مجتمع يتألف من وحدات اجتماعية متعددة ،وكل فرد باعتباره عضـوا في المجتمع ستكون له انتماءات متعددة تبعاً لتلك الوحدات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع وبالتالي سـتتعدد معايير السـلوك الاجتماعي، وتلعب العادات والتقاليد والأخلاق وطرق المعيشــة دورها في تنظيم الحياة الاجتماعية التي تعمل على حفظ النظام الاجتماعي واستمراره وتماسكه وتختلف هذه العادات والتقاليد والنظم الأخلاقية ووسـائل المعيشـة بين مجتمع وأخر فمجتمع الريف يختلف عن مجتمع المدينـة اذ يســـود المجتمع الريفي التجانس الاجتماعي والبسـاطة في الحياة الاجتماعية وقيامها على المودة وتماسك الأسري والقرابة وشدة التمسك بالعادات والتقاليد ، خلافا لما في مجتمع المدينة حيث تقوم الحياة الاجتماعية على اللاتجانس والربح المادي وانعدام روابط القرابة التي تربط أعضـاء الأسرة بعضـها ببعض، وكثرة المغريات ووسائل الترفيهة فية التي تعمل على خلق التمزق الاسري والانعزالوعلية سوف نتناول في هذا الموضوع الى ما ياتي :-

١- المخدرات والتفكك الاسري وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية

أ- ان تعاطي المخدرات يؤدي إلى ظهور المشاكل بين الزوجية من جهة وبين أفراد الأسرة من جهة اخرى وبالتالي يؤدي إلى تفكك الأسرة (مياسا، ١٩٩٥).

ب- زيادة ألأنفاق على تعاطي المخدرات من قبل أحد أفراد الأسرة سوف يقلل من دخل الأسرة الحقيقي مما ينعكس سلباً على نواحي الأنفاق الأخرى فيتدنى المستوى الصحي ، والغذائي ، والاجتماعي ، والتعليمي ، وأخيراً الأخلاقي وأن وجود هذه العوامل جميعها تؤدي إلى انحراف أفراد الأسرة التي أنفق عائلها دخله على المخدرات (الشواربي، ٢٠٠٠)

ت–انعدام القدوة الحسنة وإعطاء المثل السيئ لأفراد الأسرة اذ يقوم المتعاطي أو المدمن بشراء المخدرات بقوته أو بقوت أولاده وأسرته تاركا أسرته للجوع والحرمان،الأمر الذي قد يؤدي بأفراد أسرته إلى الانحراف كالسرقة والتسول .

ث– يتميز الآباء المتعاطين للمخدرات بعدم احترام زوجاتهم والاعتداء عليهن أمام الأطفال اذ يوضح محمد مياسا في كتابة ماساة الادمان ان تعاطي المخدرات ليست ماساة المتعاطي وحده بل ماساة الاسرة بكاملها في الدرجة الاولى ففي الاسرة تنصب في نهاية الامر كل المشاكل الناجمة عن التعاطي وهي بمثابة المصفاة التي تترسب فيها وتتجمع كل النتائج التي يفرزها التعاطي وان الامراض الاجتماعية التي تنمو في مستنقع المخدرات تنتقل الى الاسرة الى الزوجة والاطفال ... لتنفث سمومها فيهم (مياسا، ١٩٩٥). هذه هي بعض الآثار الاجتماعية التي يسببها تعاطي المخدرات وهي ليست كل الآثار بل ثمة آثار أخرى لا يمكن تغطيتها في هذا البحث.

٢– المخدرات وزيادة اشكال الصراع والصدام في المجتمع

يتنج الصراع والصدام نتيجة عدم التوافق بين رغبيتن او ارادتتين فبعد ان كان المجتمع العراقي معبر او منفد للتجارة المخدات بات اليوم اغلب شبابه مستهلك لها فمن المعروف من الناحية النفيسة ان الشعور الاولي بللمتعاطي هي النشوة وم ثم السرور والاسترخاء والسعادة وتولد طاقة فائضة مع تولد ضحك الى ان يصل الى مرحلة المكابة والخوف الذي يصل الى الهلع بدون اي سبب وحدوث القلق والتوتر المصحوب بالهلوسة هذه الاعراض تدفع المدمن الى الاحساس بالعزلة والتهميش والاحتقار من طرف المجتمع هذه الاعراض النفسية تدفع المتعاطين الى الرغبة بالانتقام والاجرام وتختلف صور واشكال الجرائم التي يمارسها بختلاف الدوافع التي تتولد لدى المتعاطي ومن ابرز هذة البصور هي القتل ، السرقة ، الاغتصاب ، الانتحار وتزداد حالات الاجرام مع تزايد الجرعات التي يتناولها المتعاطين اذ تسيطر النزعة الاجرامية بصفة كلية علية ولا يمكن مقاومتها نتجية غياب العقل والادراك (البداينة، ٢٠١٢)

ثالثا : المخدرات وتقويض فرص التنمية

عام ١٩٩٠ تبنت الامم المتحدة مفهوم التنمية البشرية واصبح الاهتمام بالمورد البشري والانسان هو صانع التنمية باعتبار التنمية هي عملية توسيع خيارات البشر وان قدرات اي امة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة وقادرة على التكيف والتعامل مع اي جديد بكفاءة وفاعلية .انتقل المفهوم بالمنظور المتجدد من الجانب المادي الى الجانب البشري عن طريق توظيف امثل للموارد البشرية بالاعتماد على التخصص والمعرفة وتكوين القدرات وبناءها وتحسين الصحة والتمتع باحترام الذات وترسيخ الحرية والعدل والمساواة وهي لا تنحصر فقط

بحياة البشر بل بالوقت وجودة حياتهم (السمالوطي، ١٩٨١). ويؤثر تعاطي المخدرات على اقتصاد المجتمع بدرجة كبيرة حيث أن المتعاطي يصرف كل ما يحصل عليه من دخل للحصول على المخدرات، وبالتالي تهرب هذه الأموال إلى الخارج ثمنا لهذه المواد مما يضعف الاقتصاد في الدولة ، ومما لاشك به ان الاثار السيئة للتعاطي تمتد الى الاضرار بامن الدولة الداخلي والخارجية وهذا ينعكس سلبا على تمكين المجتع ماديا وبشريا ومن ثمه على تحقيق التنمية.

١- المخدرات وضياع موارد التنمية البشرية

أن المتعاطي يفقد الكثير من قوته الجسمية والعقلية جراء تعاطي المخدرات فيؤدي ذلك على ضعف إنتاجية الفرد مما يؤثر على الاقتصاد الوطني، اي إن انعكاس ضعف ألانتاج الفردي على مجمل أنتاج المجتمع مما يقلل من الناتج الوطني الإجمالي ، ويحول المتعاطين من عناصر ايجابية منتجة تزيد في الدخل إلى عناصر سلبية مضرة بالاقتصاد الوطني . وبذلك فان تعاطي المخدرات يلحق أضرارا بالغة باقتصاديات العديد من الدول مثل تخفيض الإنتاج ، وهدر أوقات العمل ، وخسارة في القوى العاملة سببها المدمنون أنفسهم والمشتغلون بتجارة المخدرات وإنتاجها (السمالوطي، ١٩٨١)، فضلا عن انحسار الرقعة الزراعية المخصصة للغذاء والدواء ، وتراجع التنمية وتحقيق الاحتياجات الأساسية للمجتمع كما تساهم المخدرات بشكل كبير في رفع سعر الدولار وتحطيم القوة الشرائية للعملة الوطنية من خلال عمليات تهريب الدولار للخارج بقصد تمويل كميات ضخمة من المخدرات لجلبها من الخارج للداخل سعيا وراء الربح والثراء.

٢- المخدرات واستنزاف الاقتصاد الوطني

ان أزمة المخدرات واثارها لا تقف عند المدمنين وأسرهم ، وإنما تمتد اثارها و تداعياتها إلى مختلف المجتمعات . وتكمن خطورة هذه الظاهرة في استهدافها للقوى المنتجة في المجتمع الا وهي القوى الشابة وهذا ينعكس سلبا في كافة النواحي المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .اذ تعمل المخدرات بشكل غير مباشر إلى تعويق برامج التنمية وتهديدها ومن ثم كيان المجتمع وآمنه من خلال تأثير هذه االمواد السامة على عقول الشباب وتدمير طاقاتهم الإنتاجية والابداعية وبالتالي دعم حلقات التخلف والتبعية والفقر والمرض في المجتمع وتحقيق اهداف ومبتغاه الاستعمار.(فراج ، ١٩٩٦، ١٦٣) ،ويؤثر تعاطي المخدرات على اقتصاد المجتمع بدرجة كبيرة حيث أن المتعاطي يصرف كل ما يحصل عليه من دخل للحصول على المخدرات، وبالتالي تهرب هذه الأموال إلى الخارج ثمنا لهذه المواد مما يضعف الاقتصاد في الدولة ، ومما لاشك به ان الاثار السيئة للتعاطي تمتد الى الاضرار بامن الدولة من خلال ما تقوم به صابات التهريب من محاولات لاشراء ذمم الموظفين العاملين في الموانى ء ونقاط الحدود وفي مجالات المكافحة (عيد، ١٩٨٥) و الدولة ايضا تصرف من اجل مكافحة المخدرات عن طريق بناء المصحات لعلاجية للمتعاطين ، وبناء السجون ،والمحاكم ،والمبالغ التي تصرف على

المسجونين في قضايا المخدرات، إذ نجد انه كان من الأفضل صرف هذه الاموال في بناء المدارس والمؤسسات الخدمية التي تعمل على تطوير الدول.

٣- المخدرات وغسيل الاموال

ان تجارة المخدرات تحتاج الى اموال طائلة ويتم تحويل هذة الموال الة عملة صعبة من اجل استيراد هذة المواد المخدرة بشكلها الخام او المتحول بكل صورة سائلة ام مسحوق وهذة العملية تخذ سلسلة تمتد من المشترين الى البائعين ورجوعا الى منتجي المخدرات ويلزم هذه العملية توميل مالي ويبكون على هئية معاملات قانونية لكي يبدو العمللامشوعا وبالتلي يتجنب المسائلات القانونية التي قد يعترض العمل وتعرف هذه العمليات باسم (غسيل الاموال) (العظيم، ١٩٩٧) وتعد العائدات المتاتية من تجارة المخدرات احد اهم واكبر العائدات من المنظور العالمي ، وعلية تعرف عمليات غيل الاموال بانها جريمة دولية منظمة تقوم بمقتضاها احد الاشخاص باجراء سلسلة من العلميات المالية المتلاحقة على الموال غير المشروعة تنتج عن طريق ارتكاب جريمة معاقب عليها في التشريع دولة هذا الشخص مستعينا بوسطاء كواجهة للتعامل مستغلا مناخ الفساد الاداري وسرية حسابات البنوك لهدف تامين الموال القذرة من الملاحقة والرقابة (الحداد، ١٩٩٦).

رابعا : المخدرات وعدم استقرار الامن الداخلي والقومي

ان عملية التعاطي ترتبط ارتباطا وثيقا بضعف او انعداكم الامن الاجتماعي في المجتمع اذ ان الحاجةالى الامن الاجتماعي حاجة اجتماعية اساسية بل حق اساسي من حقوق الانسان بوصفه انسان كرمه الله بالعقل وميزه بالفكر والارادة وهي ايضا حاجة نفسية يحتم اشباعها كمقدمة لا غنى عنها لحياة انسانية بالمعنى الصحيح ويتوقف اشباع حاجة الانسان للامن والاستقرار والسلام الاجتماعيين وايضا التوازن النفسي والعصبي كما يتوقف عليها بناء الامم وقوة باسها (الباب، ١٩٦٧) ،فالامن الاجتماعي يتعلق بكل نواحي حياة الانسان منن مسكن وملبس ومعيشة وخدمات واستقرار اقتصادي وسياسي ومن ثم استقرار اجتماعي والامن من الخطر والخوف والا يشعر الانسان بالعوز (الجبوري، ١٩٩٨) ، وعليه سوف نتطرق من خلال هذا الموضوع الى ما ياتي :-

١- المخدرات وارتفاع نسبة الجريمة وانعدام الامن

تعد المخدرات في الوقت الاني احد اكبر الأخطار التي تهدد المجتمعات الإنسانية وتزعزع كيانها واستقرارها لما لها من نتائج سلبية وعقيمة في حياة المجتمعات سواء كان ذلك خلال تعاطيها أم الاتجار بها. فالتعاطي يؤثر في أبناء المجتمع وفي انعكاساتهم حول قواعدهم القيمة وعاداتهم وتقاليدهم ، أذ قد تؤدي إلى عنف وعدوانية متفجرة أو ضروب من التحلل السلوكي والخلقي ، أي أنه يوجد حالة تشكل خطراً جدياً على التوازن النفسي والتكيف الاجتماعي وعلى التوجه العام للشباب نحو المستقبل.

وكما هو الحالة في مجتمعنا العراقي في ظل انتشار ظاهرة التعاطي والاتجار بالمخدرات والوضع السياسي المتقلب , حيث أدت هذه الظاهرة دوراً كبيرا في زعزعة أمن واستقرار المجتمع ، فخطورة انتشار ظاهرة التعاطي لا تكمن في الخسائر البشرية المادية التي تخلقها فقط بل هناك مسألة مهمة وهي فقدان الأمن الاجتماعي الذي من الواجب على المجتمع توفيره لأفراده حيث ساعدت هذه الظروف على ظهور سلوكيات سلبية وجرائم لم يألفها مجتمعنا من قبل . أو لم تكن بهذه الحدية ، وكان من أبرزها ، غسيل الاموال ، الابتزاز الالكتروني ، الاتجار بالبشر (السمري و طلعت لطفي ، ٢٠١٤)

ويمكن القول أن زيادة الجريمة والسلوك المنحرف ذات علاقة وثيقة بتعاطي المخدرات وانعدام الأمن الاجتماعي في المجتمع . وقد ساعدت هذه الظروف على حدوث ضغوطات اجتماعية ونفسية بين الشباب وبين بقية أفراد المجتمع وقد شجع ذلك في أن يقع بعض هؤلاء الشباب في السلوك المنحرف وذلك للهروب من هذه الضغوطات لأنها تركت اثأر مدمرة في نفسية الافراد.

٢-المخدرات وارتفاع معدلات التطرف والعنف

أن تعاطي المخدرات يعتبر في حد ذاته جريمة يعاقب عليها القانون ،فتناولها فيه ضرر كبير فهي تدمر الشخص وتحد من إنتاج المجتمع، وان قال كثير من الباحثين أنها من العوامل المهيئة للإجرام عن طريق إيقاظ ما يوجد من ميل سابق لها وأنها توقظ في متناولها روح العنف والمغامرة وعدم المبالاة، ان سلوك التطرف والعنف الصادر عن المتعاطي ياتي نتيجة غير مباشرة وذات طبيعة اجتماعية اكثر منها فارماكولوجية على اساس ان تعاطي المخدرات يورط المتعاطي في ضرورة الاتصال ببعض اطراف في عالم الاجرام للحصول على المخدر ومن خلال سلسلة من الخطوات المتتابعة وربما غير المتوقعة يجري اجتذاب المتعاطي الى الاجرام وان الاجابة حول هذه النقطة يصنف الدارسون الجرائم الى نوعين جرائم عنف واخرى لا تقترن بالعنف ويسود قدر من الاتفاق بين الدارسين على ان جرائم العنف ترتبط بالادمان لا بمجرد تعاطي الكحوليات والافيون مشتاقاته كالمورفين والهروين والمواد المنشطة كما انها قد تترتب على تعاطي المواد المحدثة للهوسة ، اما التعاطي بانتظام للحشيش فقد تقترن به جرائم التي لا تنطوي على العنف كالتزويروالتزيف والسرقة (مصطفى، ١٩٩٦). وهناك ايضا من يفرق بين العنف الصادر تحت تاثير المخدر والعنف الذي يكون نتيجة الحرمان من من المخدر وذلك بدافع اللهفة للحصول على المخدر واستعادة اثارة النفسية والعضوية .

التوصيات

١- تحديد حجم ظاهرة المخدرات في المجتمع العراقي من خلال الدراسات الميدانية على الفئات المستهدفة . لان من شأن هذه الدراسات الوقوف على الاسباب التعاطي والادمان ومدى انتشارها وبالتالي تزويد المؤسسات ذات العلاقة في المجتمع بقاعدة بيانات تسهل عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها .

٢- دعوة كافة المؤسسات المعنية برعاية الشباب والطفل إلى تعزيز تفاعلها بشكل مكثف مع المجتمع وان لا تكتفي بالطروحات النظرية والقيام بدلا عنها بفعاليات ميدانية على مستويات مختلفة تشمل الأسر والجماعات الاجتماعية الأخرى بغية زيادة الوعي بكافة المخدرات وخطورتها الجسمية والنفسية .

٣- دعوة المؤسسات الحكومية المسؤولة إلى توفير وسائل الترفة الايجابية الخاصة بالشباب كنوادي الرياضة والنشاطات الفنية بهدف استقطاب .

٤- اعتماد البرنامج الوقائي من خلال تفعيل دور الأجهزة الإعلامية المرئية والمسموعة والمؤسسات الدينية والاجتماعية وتعزيز دورها في تحصين الافراد وخاصة الشباب من ثقافة التعهاطي والادمان .

٥- التخطيط والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة في المجتمع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وزارة التربية ، وزارة الصحة ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وزارة حقوق الإنسان ، وزارة العدل ...الخ وأهمية المخدرات وتفاقمها في المجتمع والعمل بشكل جماعي للحد من هذة الظاهرة .

٦- التعاون والتنسق بين اقسالم الجامعات العراقية لاسيما علم الاجتماع وعلم النفس والإرشاد النفسي والتوجيه التربوي لإجراء البحوث المسحية لتحديد حجم ظاهرة التعاطي والإدمان .

٧- دعوة الجهات الأمنية على تفعيل دور اقسام وشعب مكافحة المخدرات على المنافذ الحدودية من اجل الحد من دخول المواد المخدرة إلى العراق . وحصر التحقيق في جرائم المخدرات بمكاتب المخدرات في المحافظات وإدخال العاملين في المنافذ الحدودية دورات تعريفة بالمواد المخدرة وأنواعها.

المصادر

Bibliography

ابراهيم ,ن .ا .(1968) .*علم النفس الجنائي* .بغداد :وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

احمدبن محمد بن علي الفيومي. (١٩٢١). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرفاعي*. القاهرة: مطبعة الاميرية.

ادوين سذرلاند ،دونالد كريس .(1968) .*مبادى علم الاجرام* .القاهرة :مكتبة انجلو المصرية.

الباب ,ح .ف .(1967) .*المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية* .القاهرة :المؤسسة المصرية العامة.

البداينة ,ذ .م .(2012) .*الشباب والانترنت والمخدرات* .الرياض :اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية.

الجبوري ,د .م .(1998) .الامن الاجتماعي تصورات سوسيولوجية اولية .*مجلة العلوم الاجتماعية*.98 ,

الحداد ,ا .ا .(1996) .دور الشرطة في مكافحة غسيل الاموال المحصلة من الجرائم .(p. 4) .القاهرة :اكاديمية الشرطة كلية الدراسات العليا.

الدمرداش ,ع .(1982) .*الادمان مظاهره وعلاجه* .الكويت :عالم المعرفة.

السعد ,ص .(1999) .*المخدرات اضرارها واسباب انتشارها* .عمان :مطبعة الارز.

السمالوطي ,ن .(1981) .*علم ادجتماع التنمية* .بيروت :دار النهضة العربية.

السمري ,ع & .,طلعت لطفي .(2014) .*علم اجتماع الجريمة والانحراف* .عمان :دار الميسرة.

الشواربي ,ع .ا .(2000) .*جرائم المخدرات* .القاهرة :مؤسسة الثقافة الجامعية.

العربية ,ت .ا .(2009) .*تحديات امن الانسان في البلدان العربية برنامج الامم المتحدة الانمائي* .لبنان :المكتب الاقليمي للدول العربية.

العظيم ,ا .ع .(1997) .*غسيل الاموال في مصر والعالم الجريمة البيضاء ابعادها اثارها كيفية مكفحتها* .القاهرة :دار الفكر العربي.

العمارات ,ف .م.(.n.d) .

الغني ,س .م .(2010) .*مبادى مكافحة المخدرات ستراتيجية المواجهة* .القاهرة :دار الكتب القانونية.

الكيلاني ,ر .ص .(2012) .الامن الاجتماعي مفهومة تاصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية.81 ,*10* .

المشرف ,ع .ا .(2011) .*المخدرات والمؤثرات العقلية اسباب التعاطي واساليب المواجهة* .الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

المغربي ,س .(1984) .*ظاهرة تعاطي الحشيش* .لبنان :دار الراتب الجامعية.

باجيال ,ك & .,عبد الرزاق ,ا .(2007) .الامن الانساني المفهوم والقياس .بغداد :بيت الحكمة.

براملي ,ص .ا .(2006) .*نظريات في جنح الاحداث* .لبنان :المؤسسة الحديثة للكتاب.

بهنام ,ر .(1986) .*علمك الوقاية والتقويم* .الاسكندرية :دار المعارف.

بيرم ,ع .ا .(1984) .*الموسوعة الطبية العربية* .بغداد :دار القادسية للنشر.

حسن ,ع .ا .(1977) .*اصول البحث الاجتماعي* .القاهرة :مكتبة وهبة.

علي ,س .ك .(2004) .*الاعتماد على المخدرات والاضرار النفسية والجسدية والبيئية الناجمة عنهانم* .عمان.

عمر ,م .(2008) .*المخدرات والعولمة* .الرياض :جامعة نايف للعلوم الامنية.

عيد ,م .ف .(1985) .*تجارة الهروين والكوكايين في مصر والعالم* .القاهرة :الهيئة المصرية العامة.

غانم ,ك .س .(2003) .الهوية الاجتماعية والاستقرار النفسي وعلاقتها بالتصنيف اتلاجماعي لدى الموظفين والموظفات بدوائر الدولة بامة العاصكمة صنعاء .(p. 39) .بغداد :علم النفس.

غماري ,ط .(2007) .الاخر والهوية الايسلامية نموذج فاي هنتغتنون.129 ,*64* .

غيث ,م .ع .(1989) .*المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي* .الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية.

كريم ,و .ج .(2020) .راس المال البشري وانعكاسه على الامن الاجتماعي.252 ,*28* .

مصطفى ,ي .(1996) .*المخدرا والمجتمع* .الكويت :عالم المعرفة.

مظلوم ,م .ج .(2012) .*الاتجار بالمخدرات* .الرياض :اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية.

معلوف ,ا & .,نهلة بيضون .(2004) .*الهويات القاتلة* .بيروت :دار الفارابي.

مياسا ,م .(1995) .ماساة الادمان)الادمان سيكولوجيا وقاية وعلاجا .(*مجلة الامن والحياة*.155 ,

ميكشيللي ,ا & .,علي ,و .(1993) .*الهوية* .باريس :دار النشر الفرنسية.

يوسف ,خ .م .(2012) .الامن الانساني وابعادة في القانون الدولي .*جامعة دمشق*.527 ,